

التعليقة على كتاب سيّويه

التَّجَلُّدُ عَلَى كِتَابِ سِنِّي بَدِي

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة بدون شبرا - القاهرة



مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة... المؤلفين مولدًا ونشأة ووهابة، ممرضين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العملية في عصورهم ، وما شابه ذلك ، ليصلوا بالقارئ إلى العمل الذي يقدمونه إليه فهخصونه بشيء من التفصيل .

وما عساني أن أقول عن رجل وُصف بأنه أُوحد زمانه في علم العربية (١) . وإمام وقته في علم النحو (٢) ، انتمت إليه رئاسة علم النحو ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جنى وأبي الحسن الربيعي (٣) . رجل كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سييويه لاحتاج إليه .

وكان تلميذه ابن جنى يصفه بقوله : « ... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه ، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطهقتما لأخذوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخلول وسييويه

(١) معجم الأدباء ١٠/٣ .

(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١٢٥/١ ، مرآة الجنان ٤٠٦/٢ .

(٣) غاية النهاية فني طبقات القراء ٢٠٧/١ .

لكانا يقرآن له ، ويتجملان به » (١) . ماعسانى أن أضيف وقد تناول الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً مستقلاً ، سيق فيه إلى الكشف عن شخصيته حتى أصبح ذلك البحث المطول مرجعاً لسكل من تصدى لنشر أثر من آثاره .

أجد نفسى اليوم لن أقول إلا ماقد قيل ، وما أرى أن أقول إلا معاداً مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى المتوفى سنة ٥٣٧٧ - ٤٨٧ هـ أصبح من الشهرة فى هذا الزمان بمكان ، وهو وإن كان مشهوراً فى زمانه وبعد وفاته ، خاصة بين طلاب العربية بعامة ، والنحو والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها مكتبة ، ولا يفعلها باحث فى الدراسات النحوية والصرفية ، أقول : بعد أن ظهرت أعماله إلى النور خلال العقدين الماضيين ، أصبحت الترجمة له لاتنى غير تكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعتذر عن إئثار هذا الأثر الذى بين يدي القارىء بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا فى إخراج مكتبة أبى على دراسقى إلى النور ، وما سطرته دراسقى المطولة عنه وعن كتابه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفسارسى النحوى ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذو الحجة ١٤٠٣ هـ / أكتوبر ١٩٨٣ م
ص ٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١٦ ، ٢٢ .

– وأرجو أن تظهر قريباً – كان لزاماً على وأنا أقدم هذا الكتاب أن أقف معرفاً به .

التمليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التملية كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التي أرخت للنحاة وأثارهم كطبقات النحويين واللغويين ، أو إنباه الرواة على أنباه النحاة ، أو نزعة الألباء في طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى – القديمة منها خاصة – لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ما سجل له ياقوت في معجم الأدباء من كتب ، ولا في القائمة التي أوردها ابن خلكان ، وأول ما يلقانا ذكر « التملية » عند ابن خير الأشجولي في فهرسة ما رواه عن شيوخه وأنها في سفرين (١) ، ثم السيموطي (٢) ، ويليها أحمد بن مصطفى الشهر بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالفارسي عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسي كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد في حاشية الأمير علي المغني من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسي في شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه / ٣١٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة / ٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة / ١ / ١٧١ ، حاجي خليفة ، انظر كشف

الظنون / ١٤٢٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة / ٥٨٢ – ٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى

في حاشية الأمير علي المغني / ١ / ٦٢ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لكتيب أبي علي ، فذكر
التعليقة في معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده كتيب
واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شيء منهما (١) .

ثم تفتاح دراسات المحدثين فتروى عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ،
وتخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة
غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبي علي
يدرسونه وينشرونه ، وعندما نفذوا الغبار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لي
شرف التعلق بها ، والتعليق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٣٥٧ ، وأتعبت
نفسى فى سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات فى العراق
وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشهيرة فى تركيا والشام ومصر والمغرب
وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية فى المملكة العربية
السعودية ، وبمراكز البحث العلمى فيها ثم بالباحثين من ذوى الشأن ،
طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور
هؤاد سزكين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ
يعد كتابه (تاريخ التراث العربى) للطبع ، فتفضل على بتصوير اللزمة
التي تناوأت الفارسي .

وحل الرغم من عدم ذكره لنسخة أخرى غير التي عرفت ، إلا أنى

(١) Die Grammatischen Schulen der Araber, P. 111.

استفدت من توثيقه ، فجزاه الله خيراً (١) .

صحبت أبا علي الفارسي فترة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جني مصيباً عندما ترك الموصل ولازمه حتى اتى الفارسي ربه ، وعرفت أيضاً السبب الذي جعل تلميذه علي بن عيسى الربعي يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو ، وشهادة الفارسي له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أحداً من الربعي . عرفت السبب في كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال المباحثين على أعماله درساً ونشرأ ، ولم أكد أنهى دراستي العالية التي تناولت « التعليلة » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشا كلها من شروح « السكتاب » في القرن الرابع الهجري حتى ازددت تعلقاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة في التعليلة على أبي علي الفارسي ، أجمت النظر في مخطوطة « التعليلة » وقرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لي تمام السكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لي وضوح هذه النسخة التي لا يزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستعيناً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حسبي .

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P: 107, 312.

أبو علي والتعليقة :

لم أر أحداً يماز بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسي^(١) وهذا وإن كان عيباً إلا أنه في ضمنه شهادة بقدرة أبي عليّ على فهم « الكتاب » ومعرفة أسرارها ، وللملمة ثنقض ما وصف به من غيظ على أبي سعيد السيرافي وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه^(٢) .

فإن كان أبو علي مقفرداً بكتاب سيبويه فله كان يرمى إلى أن يكون رأساً في هذا العلم^(٣) ، وقد كان له ما أراد ، فسائله في النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على عمق معرفة الفارسي بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزايا شرح السيرافي على تعليقة الفارسي^(٤) أمر لا يقبل الشك ، وذلك أن الشرح تقصى أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق مسائله وجليلها وفتق المسائل التي أجهلها سيبويه ، ووضع ما أغمض منها بل نقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١٣١/١ ، معجم الأدباء ١٠١/٣ .

(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى / ٧٤ - ٧٥

(٣) روى عن الخليل قوله : « اذا أردت تعلم العلم لنفسك :

فاجمع من كل شيء شيئاً ، واذا أردت أن تكون رأساً فى العالم فعليك

بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ٧٣/١ .

(٤) انظر كشف الظنون / ١٤٢٧ .

استشعاراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتتمساً العذر لسيبويه
في عدم تفصيلها (١) ، فيسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولو قدر له الخروج
إلى النور لاختفت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما « التعلية » فمنهجها ينفي أن تكون استقصاء لشرح عبارة الكتاب
ويعطى الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين
ما غمض من نصوص سيبويه مشقاً المعاني تارة ، ومقتضياً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ « التعلية » يستطيع أن يتصور أن أبا علي كان يقرأ
في كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت
عبارة يُظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب
عند طرقها مسامحهم ، ترى الفارسي يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف
الغموض ، فنراه يتوسع في التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف
عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه في
أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأنسكار
الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء في الباب ماعداً ذكر العنوان ، كما أنه
أحياناً لا يرجع على ذكر عنوان الباب ، لكنه يشرح بعض مشكلات
النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيتضح بعد قليل ، يظهر الهون شاسعاً بين

(١) انظر الأبواب التي ولدها من الباب الذي عقده سيبويه بعنوان .
« باب ما يحتمل الشعر » وهي منشورة محققة .

شرح أبي سعيد وتعليق أبي علي ، لسكن أن يوئذ ذلك حسداً في نُفس
أبي علي ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسي تؤهله لصنع عمل مشابه
ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأسرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهج هذا كان
يريد أن يختط لنفسه طريقاً مميزاً في معالجة معضلات (الكتاب) دون
أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح
من الكتاب إلا ما تدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا النهج هو الذي
جعل الفارسي لا يتقيد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراهُ يختصره حيناً
ويبتره حيناً آخر ، ويسوقه بالمعنى في مواضع كثيرة ويدخل عبارة سيبويه
بعملياته كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً
للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذي قصده أبو علي ، فمن أمثلة
الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بُمد (كَمْ ، وإِذْ) من الممكنة » (١) . وهو هنا
إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقف في قولهم : اضربه في الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف
بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فهبت من المضارعة بُمد كَمْ ، وإِذْ من
الممكنة » (٢) .

• (١) التعليقة ٤/ب

• (٢) الكتاب ٤/١

وتعلق أبو علي على هذا النص لا يفهم إلا بالعودة إلى عبارة سيبويه نفسها ، ليدرك ما يشير إليه أبو علي عند قوله : « قال أبو علي : بُعدكم من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمسكن (عَلُّ) في قولهم : (مِنْ هَلُّ) ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ، ولا أشبهه ما يشبهه » (١) . فإذا كان القارئ يرى في قول أبي علي هذا تفسيراً لعبارة سيبويه السابقة ، فإنه لا أبوح بنسب إذا قلت إنى أراه قد زاد الغموض غموضاً ، وأن الرجوع إلى كتاب سيبويه وإعادة النظر في نصه قد يكون أهون من كد الذهن في عبسارة أبي علي هذه برحمه الله .

ومثل ذلك قوله : « قال : (أى سيبويه) مُنْذُ فِيمَنْ جَرَّ بِهَا » (٢) . الناظر في هذا النص لن يدرك من خلال القراءة الأولى له لم ساقه أبو علي بهذه الطريقة للشيء ، إلا للاختصار الشديد الذي آثره . ومثله قوله أيضاً : « قال سيبويه : غير متحرك ولا ممنون » ، لم يبين ما المقصود بذلك ، حتى إنه عندما فسر هذه العبارة لم يرجع الضمير المنون في (متحرك ، ومنون) إلى معلوم ، فهو يقول : « قال أبو علي : يريد : ليس بمتحرك في النية ، كما أن حروف الإعراب في (رَحَاً ، وَعَصَاً) في موضع حركة هذا » (٣) .

(١) التعليقة ٤/ب

(٢) التعليقة ٤/ب

(٣) انظر التعليقة ٦/ب

وأكثر نقول أبي علي عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على تعليقاته دوراتها حول الفسكرة التي اجتزأ منها النص ، لا أن يقصر شرحه على النص المنقول وحده .

وربما يعجب القارئ من أسلوب أبي علي في كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لا يخرج القارئ بفكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال (سيبويه) : « ولم يسكرونا ليسكونا » .

قال أبو علي : يعنى الفاعل الذى يقمده فعله ، والمفعول الذى يتمده فعله (١) .

وقوله : « قال (سيبويه) : وقد يفارقه » قال أبو علي : أى زيدا ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أخر (٢) .
ونحو قوله : « قال (سيبويه) : وتفسره تفسر الأول » .
قال أبو علي : أى جعلوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنسكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهي منتشرة في التعليقات من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان في مثل هذه التعليقات تبيين لمسائل خفية عند سيبويه ،

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/أ .

لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفي ، وقد لا يضيف إلى علم الفارسي جديداً ، فيكون لزاماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التي يدور حولها التعليق . وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل عن متن (الكتاب) .

ومن أجل ذلك كان عليّ وأنا أفدم التعليق ، أن أردف أفكارها بتوضيح من شرح السيرافي أو الرماني ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها ليمتضح المقصود من تعليق الفارسي .

ومادمتنا نتحدث عن منهج التعليق وأسلوب صاحبها ، فإننا نراه أحياناً يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذي يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا علي يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلاً: قال (سيبويه) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو علي : فيكون : جواب لقوله : ولم تكن منونة ، ولم تلزمها الحركة ، أي لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين في الحركة والتنوين في الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين (١) .
ومثال آخر على توظيف أبي علي الإعراب في سهيل توضيح معاني

(١) التعليق ق ٧/ب .

نصوص السكتاب ، يقول : « قال (سيوييه) : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ
أَخَاكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ » .

قال أبو علي : (ما جاءت حاجتك) في موضع رفع بالابتداء ، وهو
استفهام ، (وجاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه
صمير ما ، وحاجتك ، منتصبة لأنها خبر صار .. « (١) .

وهكذا نجد أبا علي لا يسكاد يطيل الوقوف عند كثير من أبواب
السكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للتعليق على
جزئية ما أتى بالعجب في المسألة ، واستقصى جوانبها . وأصل من الأمثلة
القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيوييه : « ذهب الشام شبهه
بالأمهم » (٢) . فقد تنازل أبو علي المسكن المختص وفرق بينه وبين المبهم ،
وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي من أن قولنا : « ذهب الشام ليست
مثل دخل البيت » محتجاً بأن الشام والبيت في مثل هذين المثالين موضع
مختص ، وليس بهمهم إن لم يكن (البيت) أعمد في الاختصاص من (الشام)
ويقوده الاستطراد إلى بهان ما يجمع بين الفعلين في هاتين الجملتين من
كونهما لا يتمديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف
في الجملتين للاسراع ، وإلى التعرف على المصدر الذي اشتق منه الفعل ،
ثم معرفة نظائر هذه الأفعال مما لا يتمدى إلى المفعول إلا بواسطة ... « (٣) .

(١) التعليق ق ١/١٤ .

(٢) الكتاب ١/١٥ .

(٣) انظر التعليق ق ١١ .

ولعل القارىء الكريم وهو يرى جل الأمثلة التي أسوقها هنا وتعث في صدر التعليقة ، فيتوهم أن أسلوب أبي علي قد يتغير في وسطها أو آخرها وأبادر فأقول: لقد كان الاختيار متعمداً وذلك لسكى يراها القارىء في الجزء الذى بين يديه ، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث في بقية الأجزاء ، وأقول له : إن أسلوب أبي علي واحد في التعليقة كلها وما ينطبق على الجزء الأول منها نجده تماماً في آخر أقسامها .

لكن لا يعنى هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض المسائل النحوية التي هي في نظر القارىء بحاجة إلى توضيح ، ولمسمح لى القارىء بمثالين أسوقهما دليلاً على قدرة الفارسى على الإفاضة في بسط القول وعرض الأدلة ، وتقليب وجوه المسألة ، واستدعاء أطرافها والوصول بالقارىء إلى حُجج منطقية مجردة ، قد تصل به إلى حد الملل .

المسألة الأولى : تمليق الفارسى على الباب الأول من أبواب الكتاب وهو قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » (١) ، فبيّن أن الذى وضع عليه الكتاب العنوانين في (علم) . وأن (ما) استفهامية ، و (الكلم) مبتدأ ، وخبره (ما) ، وأن الجملة في موضع نصب على تقدير : هذا باب أن تعلم ما الكلم ، وأن فاعل (علم) المخاطب ، ثم أخذ في بيان أن العلم في باب التعدى على ضريين :

ضرب يتعدى إلى مفعولين ، وضرب يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز

(١) الكتاب ٢/١ .

مفعولا كمالا يجاوز (عرفت) مفعولا . وأثبت أبو علي أن العلم في قول
سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) من الضرب الأول الذي
يتعمد إلى مفعولين ، وأن (علم) في تقدير (أن تعلم) وإن لم يضاف إلى
ضمير المخاطب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا
باب أن تعلم ما الكلم » ، وبين أنه يدخل في ذلك جميع أقوال سيبويه
في سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو علي نفسه مناقشة الخبير بالمسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات
في هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذي هو (علم) مذهب
ما لم يضم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جمعت (ما) استفهاماً ، كما أنه
لا يجوز أيضاً إضمار المصدر في قوله (أن يعلم) لتصير (ما الكلم) في موضع
نصب ، وعمل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً في المعنى
المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف - التنوين من (علم)
وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت : علم الذي
هو الكلم ، فلو جمعته استفهاماً لم يجز أن تضيف (علم) إليه ، لأن الجمل
لا تسكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة
الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها .

وبين أبو علي أنه إن كان من (العلم) الذي يتعمد إلى مفعول واحد
وأضفت ، ثم قدرته بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار مفعول
ويكون (ما الكلم) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تعلم)
أو مرفوع إن قدرته بـ (أن يعلم) وإن كان مجروراً في اللفظ .

ثم انتقل أبو علي بعد ذلك إلى بيسان أوجه استعمال (ما) الواردة في الباب ، فذكر أنها على ضربين :

تسكون اسماً ، وتسكون حرفاً ، ثم أخذ في تفصيل وجوه كل ضرب فذكر للاسمية أربعة وجوه :

— فهي تسكون بمعنى الذي ، فنلزمها الصلة كما تلزم الذي .

— وتسكون بمعنى الاستفهام ، ولا صلة لها على هذا المعنى .

— وتسكون بمعنى المجازاة ، ولا صلة أيضاً فيها .

— وتسكون بمعنى اسم منسكور ، كآتى في قوله عز وجل : ﴿ يَتَسَنَّسُوا مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ إذ التقدير : يتسنى شيئاً اشتروا به أنفسهم .

أما إن كانت (ما) حرفاً فإنها تأتي في الوجوه التالية :

— تسكون هي وما بعدها في تأويل المصدر نحو (يعجبني ما صنعت) أى صنيعك .

— وتسكون وهي مصدر بمعنى ظرف الزمان ، كآتى في قولك : لا أأكلك ما اختلف الليل والنهار .

— وتسكون كافة للعامل عن عمله ، فتسكف (رُبَّ ، وإنَّ ، وبمئة) عن عملها .

— وتسكون نافية كما في قولك : ما زيد منطلقاً .

— وتسكون مزيدة للتوكيد كآتى في قوله تعالى : ﴿ يَمَّا خَطِبْتَاهُمْ ﴾ .

ثم يعود بعدئذ ليتحدث عن (علم) فيبين أن (ما) في الباب عوضت

من الفعل في (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (علم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة في موضع نصب ، وتكون (علمت) التعمد إلى مفعولين ، لأن (علمت) التي في معنى (عرفت) لا تماق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو حوازي تنوين (علم) ، ولا تكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذي) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذي هو الكلم) ، فحذف (هو) من الصلة وقاس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ تَتَمَنَّاهُ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) «ومثلاً ما بمَوْضِعَةٍ» (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بموضوعة .

أما عندما تكون (ما) بمعنى (الذي) فإنك تضرع مفعولاً ثانياً ، وتقديره بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضاً (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى في قوله تعالى : ﴿ قَبِيحًا فَتَضِيحُهُمْ مَيْيَاتِهِمْ ﴾ ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ،

(١) انظر التبيان فى اعراب القرآن ١/٥٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر / ٢٢٠ .

(٢) انظر معانى القرآن واعرابه ١/١٠٤ .

وتنوى بهـ (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : (هذا باب عِلْمِ الكَلِم)
كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ .

ويجوز أيضاً (هذا باب عِلْمِ ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة ،
كأنك قلت : (هذا باب علم الكَلِم) .

ويجوز أخيراً : (هذا باب علم ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) بمنزلة
(الذي) ، وتضيف (علماً) إليه (١) .

فإذا قارنا ما جاء في التعليقة بما كان أبو علي سطره في كتبه الأخرى
من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره في الإيضاح ولكنه يفرد باباً خاصاً
للحديث عن (ما) ، وحديثه في الإيضاح كان حول عمل (ما) عمل
(لَيْسَ) في لغة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها في نفي الحال ، والدخول
على الابتداء والخبر (٢) .

كما أن أبا علي قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل للمسكيات
الأربعة خاصة لبيان « علم ما الكَلِم من العربية » ، ولكنه هنا لم يتعرض
لأوجه احتمالات استعمال كلمة (عِلْم) كما فعل في التعليقة ولم يخصص (ما)
بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن الكلام يأتي من اسم
وفعل وحرف وفصل في الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

(١) انظر التعليقة ق ١ - ٣ .

(٢) أثبت المحقق في الهامش ١٠٩/١ ما جاء من وجوه استعماله

(ما) منا ذكر في التعليقة .

مسترشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفنداً آراءهم مخضعاً أقوالهم
للنقد والمناقشة ، ولم يدخل في هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام
الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكرية يتبين أن أبا علي رتبها ترتيباً
منطقياً ، فجعل الباب الأول للتعريف بقسام الكلم مفردة ، وبعد أن حدد
هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارئ ، انتقل إلى الكلام عنها
مؤتلفة فيما يسميه أهل العربية . (الجمل) ، وبعد أن أصبحت الجملة
معلومة لدى قارئه ذهب إلى ما يشذ عنها في الباب الثالث ، حتى إذا أصبح
على علم بذلك كله عرفه أن أواخر الكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد
لا تخضع ، فمقد لذلك « باب البناء والإعراب » وبه تتم معرفة أوجه كلام
العرب أفراداً وائتلافاً ، وما يشذ في الاستعمال ثم تأثر هذه الكلم بالعوامل
الداخلة عليها . إنها نظرة منطقية أوحى بها إلى أبي علي قدرته على الاستنباط
وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن بهذا المنهج يحاول أن يميز بين
كتبه فلا يجعلها نسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع
له المجال في كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشلبي المنطق والفلسفة في هذه
المسائل وأشار إلى ما قرره أبو علي من أصول عامة تتصل ببناء الكلمة
وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

(١) المسائل العسكرية ص ٢٣ - ٢٩ .

(٢) من أعيان الشيعة ٤٩١/٤٤٢ .

ولست أرى في المسائل العسكرية الغموض الذي أشار إليه خاصة إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجّة أو حتى بالتمليقة (١) ، لكنّها ليست في سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبي علي هنا عن (ما) كان مختصراً ، لذا فقد خص هذه الأداة (ما) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصل فيها ما كان أوجزه هناك (٢) لكنّه عاد فزاد التفصيل تفصيلاً عندما عقدها بما في المسائل البغداديات لبيان وجود (ما) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال (ما) الاسمية والحرفية ، ألق أبو علي مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

— كالمسألة التي تحدث من (كيمًا) في قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِبِينَ لِبِعْرَانٍ لَهُمْ شَرَدَتْ
كَيْمًا يَحْسُونَ مِنْ بُرَانِهِمْ خَيْرًا

— و (ما) في قول سيبويه في السكتاب : هذا باب علم ما الكلم في العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما في التعلّيق .

(١) من أعيان الشيعة / ٤٤٢ .

(٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ - ١٣٥ .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٤٩ - ٣٤٧ .

(٤) من أعيان الشيعة / ٤٧٠ .

(٥) المسائل البغداديات / ٣٤٩ .

(٦) المسائل البغداديات / ٣٦٥ .

– ومسألة عن إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذي) (١) .
– وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كل ثلثاً جمعٌ لديننا مُحَمَّرُونَ »
و « وإن كل نفسٍ لَمَّا عَلِمَتْهَا حَافِظَةٌ » (٢) :

وإذا صحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبي علي فإن حديثه فيها عن قول سهويوه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » لا يعجز عن حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيرازيات والتعليقة على الرغم من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات (٣) .

ومن الأمور البارزة التي وقف عندها أبو علي ملياً « حروف المد واللين » .

فبين معنى اللين فيها ، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتداده بها كما يمتنع في سائر الحروف (٤) .

كما أثبت بالهجة أن هذه الحروف اللينة تجيء حروف إعراب ودال على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب لاهلامة الإعراب

-
- (١) المسائل البغداديات / ٢٧١ .
(٢) المسائل البغداديات / ٣٨١ .
(٣) انظر ، من أعيان الشيعة / ٥٦٢ - ٥٦٩ ، مجلة دراسات ،
مج ٦ ، أيار ١٩٧٩ م ، العدد الأول ، ص ٣٩ .
(٤) التعليقة ٥ / ٢ .

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم (امرؤ ، وابنم) إذ الهمزة في اسرىء
والميم في ابنم حرفا إعراب وليسا بدالاتي إعراب ، ففكون حروف اللين
في أخيك ونحوه حروف إعراب ، وأن حرف اللين في مثل (أخيك)
لام مثل الميم في (ابنم) ، كما ساق دلها آخر على كون حروف العلة في
مثل (أخيك) حروف إعراب لا علامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال
« قائلا : ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يسكون الحرف فيه كما قالوا :
للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلا يجوز أن يكون علامة
للإعراب دون أن يسكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يسكون الحرف
يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم » . ورد
على من يعترض بأنه ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف
لين ، مبيِّنا علة العرب في ذلك ولسكن تلك العلة لا تنطبق هنا وأنها
مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : (فَمَ) فأبدلوا الميم من
الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين في (أخيك) للإعراب
وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يسكون الحرف في (ذو) أيضا
للإعراب دون أن يسكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل
الاسم على حرف واحد ، وبذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يميز أن
يسكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لا يجوز أن يسكون على
حرف واحد » .

وفي القسم الثاني أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة (سَمَاء) وجمعها على
(فعائل) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولسكننا كتبنا هاهنا

ووطأ للحديث بقول الشاعر : * سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَمَائِيَا * (١)
وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه جمع (سما) على (فاعيل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ،
فكان الشاعر شبهه بشمال وشمائل ، ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه
فعمل دون فاعيل ، كما قالوا : عناق وعنوق . وقوله : تَلَفُّهُ الرِّيحُ
وَالسَّمَى .

الثاني : أنه قال : سمائي وكان القياس الذي عليه الاستعمال سمائياً
فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائي . ثم شرع
بعد ذلك في تبيين أصل كلمة سما ، وأنها على وزن فَعَال ، ولانها معتل
والهمزة منقابة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل
تلو الدليل حتى يثبت ما ذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سما) إذا جمع مكسراً أن يجمع على
(فمائل) ولكن الشاعر جمعه بمنزلة ما لامه صحيح وأثبت قبله في الجمع
الهمزة فقال : (سما) كما قال : جَوَّار ، ثم حرك الياء بالفتحة في موضع
الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائي مثل (مَوْلَى مَوَالِيَا)
وقول الشاعر :

* أبيت على معارى فاخرات *

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى عمود الكتاب» (٢)

(١) الكتاب / ٥٩ .

(٢) التعليق ١/١١٤ - ١/١١٥ .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو علي هنا ؟ ذلك ما لا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان ينسر مسائل الباب الذي بين يديه . وأحب^٢ أبو علي أن يثبت الجواب في حينه ، معتذراً بأن هذا الموضوع ليس بموضع لمناقشتها .

وليست هذه المسائل وحدها هي المواضيع التي تميزت بالتدقيق والتفصيل في التعليق ، ولكنها سميت هنا أمثلة لأسلوب أبي علي في معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبي علي في تلميقاته ، فإننا نجد يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جنى يقول عنه : « والله هو ، وعليه وحتمه ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له » (١) . وهو يقرر أن « الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يروج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه^٣ ويخرج عن الشائع الواسع » (٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطوية على نحو قوله مثلاً : « وحكم الخالص أن يسكون من العام ، ويستعمل كونه العام من الخالص^٤ ، وهذه

(١) الخصائص ٢٨٦/١ - ٢٧٧ .

(٢) انظر الحجية ، ج ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما بائن من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة « (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبي على بمسائل النحو تناول هذا الأسئل فطبقه في التملية على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف (كل) ، و (ترى) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء - كما هو معلوم - ولعل فيما يأتي من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبي على بالعلمة النحوية وقدرته على تجويدها .

لقد علل لم كان اختيار النحاة للألف دون الواو في المثني في حالة الرفع ، في حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، فلو قيل زيدون في التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه لو عملت التثنية والجمع بالواو في الرفع لزم أن يجعل النصب في التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع « (٤) .

-
- (١) المسائل العسكرية / ٣٢ ، وانظر التعليقة ٣٥/ب ، ٤٢/ب ،
وانظر المسائل البغداديات / ١٠١ .
(٢) التعليقة ١٨٢ / ٢ .
(٣) انظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، التعليقة ق ١٨٠ .
(٤) التعليقة ق ٦ - ٢٧ .

كما علل أبو على لعدم جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذي هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يعملوا النصب ألفا في التثنية ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لزم أن يسكون الجمع بالياء إذا لم يحز كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتباعه إياه أولى » (١) . واستأنس برأى المبرد في ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح ما قبلها في التثنية ، وكسر ما قبلها في الجمع » (٢) .

هذا المنهج في البحث لا نسكاد نراه عند النحاة في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ويسكاد يكون من مميزات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري لتأثر هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معى كيف استخلص أبو على أن الاسم المبنى لاحرف إعراب فيه حين نظر في عبارة كان قد قالها سيبويه مجلة دون تفصيل وهي قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة » (٣)

(١) التعليقة ق ١/٧ .

(٢) انظر القضية في الكتاب ٤/١ ، والتعليقة ق ٦ - ٧ .

(٣) الكتاب ٣/١ .

قال : « فلو كان لغير العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في العرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .
ثم إن الترتيب المنطقي واضح من أسلوب أبي علي في ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا (سيهويه) على أن المبنى ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في العرب والتنثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعراب

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذي قاد أبا علي إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية في هذا القرن ، والتي لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجدل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعمها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر في التعليقة على نحو قول أبي علي : « فإن قيل : إن الهمزة ثانية في كل أحوالهم الاسم . . .

(١) التعليقة ٥/ ١ .

(٢) التعليقة ٥/ ١ - ١١ .

يقيل له : حرف اللين في أخيك وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب .

وفي مناقشته ماهية الياء في مثل (تفعلين) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو من أن تكون علامة مجردة من الضمير ، أو أن تكون ضميراً ، فإن كانت علامة لزم أن تثبت في فعل الاثنين كما ثبتت التاء في قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه المحتملة ويفترض أن قائلاً قال له : ما أنكرت أن تكون علامة . . . فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل : فهلا تثبت العلامة التي هي ضمير المذكور في مثل « أنت تفعل » إن كان الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير ؟ . قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، وإنما علمنا أن التاء في فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت ضميراً لم تثبت » (١) .

وفي قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَاتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
بين أبو على جواز دخول الفعل (قَلَّمَ) على فعل آخر هو (يَدُومُ) لأن الفعل (قَلَّمَ) دخلت عليه (ما) فسكفته عن العمل وهيأته للدخول

(١) التعليقة ٨/ب ، ١/٩ .

على الفعل كما شهىء (رُبُّ) للدخول على الفعل، ثم أخذ يفترض أن قائلها قال: كيف جاز دخول (قلُّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه؟ ويرد بقوله: قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي...» ويضرب الأمثلة لتقوية حجته (١).

وحصر المواقف الجدلية في التعليلية ليس سهلاً فقد بث أبو على روح الجدل في مناقشاته وحواره في مواضع مختلفة يعضده في ذلك معرفته القرآنية وخبرته القياسية، فهو مثلاً يروى أقوال شيخيه أبي بكر وأبي إسحاق في المميز إذا كان عدداً وجوازا جملة واحداً أو جمعاً وأن القرآن جاء على كلى القولين فقال تعالى ﴿بِالْأَحْسَنِينَ أَعْمَالاً﴾ وقال ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ فيقول: إنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع (٢). ومثل ذلك مبثوث في ثنايا التعليلية (٣).

وقد وقف أبو على ملياً عند قول سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض». فأيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الأسماء هي الأول للأفعال، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم، واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان، كما استدل بأنه لا يسكون فعل إلا وله فاعل، وأن كل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

(١) التعليلية ١٠/ب .

(٢) التعليلية ٤١/٢ .

(٣) انظر: ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل في العدد ، والأكثر في المسدد أكثر في الاستعمال ، والأكثر استعمالاً يكون أخف على الألسنة ، لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ، وهذه الدرية بحسب كثرة المادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية في تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربي لثقله اعتياده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسي الذي لم تسكر في عاداته ولم يرتض بها ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمي على المتكلم العربي كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأعمال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولسكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم (١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبي علي في تعليقه حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيبويه (٢) . فمال اعتلال بعض حروف الكلمة الممالاة ، وقال : « كره أن تمال الألف من (مال) في جميع الأحوال ، كما أميل في الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ، ومالا اعتلال له ، لاحق في اللام ، والمين للمقل أقوى من اللام المعتل ، لأن المين تصح حيث تعقل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يسكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

(١) التعليقة ٩/أ - ب ، وانظر الخصائص ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ،
البغداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ ، ٢٠٥ ب ، ١٨١ ب .
(٢) الكتاب ٢/٢٦٤ .

مكان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ،
لأنه أدخل في باب الصحيح ، فسكنا لا يغير الصحيح ، يجب ألا يغير ما كان
أقرب إليه » (١) .

ونحو ذلك التعليل لضرف قياس ألف (مَال ، وبَاب) على ألف
(غَزَا) في الإمالة ، لأن الأولين في الأسماء ، والثالثة في فِعْل ، والفعل
يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريح (٢) .

انظر إلى قياسه الإمالة في المنفصل والمتصل على الإدغام في المعصل
والمنفصل نحو (مَفْرَ ، ومَرَدَ ، وقوم موسى ، والمال لك ...) (٣) .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به في مخارج الحروف (٤) .
وزيادة الهمزة في (أول) (٥) ، وأن التاء في (ترتب) أصل حتى يقوم
دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه على زيادتها (٦) .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليلة سوف لا نجد باباً يخلو من قياس
أو تعليل منطقي ، أو جدل عقلي يصوغه أبو علي صياغة الخبير بمشكلات
كتاب سيهوريه .

(١) التعليلة ق ١٦٨/ب .

(٢) انظر التعليلة ق ١٦٩/أ .

(٣) التعليلة ق ١٧٠/أ .

(٤) انظر التعليلة ق ١٦٦/ب ، ق ١٦٩/أ .

(٥) التعليلة ق ٩٦/ب .

(٦) التعليلة ق ٩٧/ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمحنا لأنفسنا بالتجوال الحر في نص التلميح
أن نجمل القول في أسلوب صاحبها فنقول :
- يبدأ أبو علي تلميحاته على عبارة سيهويه بقوله :
(قال أبو علي) - في أكثر المواضع -
وقوله : (أي) - كثيرا -
وقوله : (يريد) ، (يعني) - أحيانا -
وقوله : (يقول) - أحيانا أخرى .
وقوله : (قلت) - قليلا .

- أما قوله : (قال) فإنه يعني به سيهويه غالبا ، إلا أن ما ينقله أحيانا
بعد هذه الكلمة لانجده في كتاب سيهويه ، وهذا أمره من عدة
وجوه :

١ - إما أن يكون أبو علي قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب
وأن النسخة التي وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .

٢ - وإما أن يكون القول لأبي علي نفسه ، ولكن الناسخ أهل
ذكر اسمه .

٣ - أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبي علي أو النجاة
السابقين له وأهل النسخ ذكره أيضا .

- تأتي تلميحات أبي علي غالبا بعد إيراد عبارة سيهويه ، وقد تعقب
ما ينقله عن النجاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المألوفة (قال أبو علي)
مرتين في مكان واحد ، دون فاصل بينهما .

- يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فتراه يترك بعض أقوال سيبويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والافتصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاء بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .

- قد يكتفي أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد ما يراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .

- الغالب في التعليقات أن يسكون التعليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يسكون النص المنقول أطول من التعليق .

- ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلميح إلى المشاهد الشعرى دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلاً إلى قول ابن الصمق دون أن يذكر البيت الذي تتعلق به الإشارة (١) .

- يحذر أبو علي حذر سيبويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيبويه عندما يقول : (سألته) ، أو (قال) فإنه يعنى الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السراج .

- يذكر بعض أفكار سيبويه ، فيتهم القارىء أنه سيملق عليها ، لكنه ما يلبث أن يعركها دون مساس ، ويعلق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .

- يفرق أبو علي أحياناً في التعليقات ، مما يؤدي إلى استغراق المعانى ، حتى إنه هو نفسه يحسن بالفهوض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فتراه مثلاً

(١) التعليق في ٨٦/ب ، الكتاب ٤٦٠/١ .

يقول بعد كل جملة (أعنى ٥٥) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ في أبواب
الصرف أكثر منه في الأبواب النحوية .

- يسلك أبو علي سبيل المنطقة في الاحتجاج والتعليل ، فقرأ أحيانا ،
يقدم العمل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانياً .

- يتصرف أبو علي أحيانا في صياغة عنوانات الأبواب توخيًا
للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحيانا أخرى .

شخصية أبي علي النحوية :

أبو علي بصرى المذهب ، لسكنه مستقل الرأي ، لا تدفعه بصريته إلى
متابعة القدماء دون قناعة ، كما لا تدفعه إلى مخالفة السكوفيين دون دليل .
وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يسكن أبو علي
في بصريته يلوك كلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علاتها ، متابعة لهم
أو عصبية ، ولسكنه كان يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبين له
وجه الرأي ، فيما أخذ به أيًا ما كان موقمه » (١) . فقد خالف الخليل في
مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف (٢) وغلط سيبويه في غير مسألة (٣)
ووافق أستاذه ابن السراج في تخطيطه سيبويه في (فتملول) وهو اسم (٤) ،

-
- (١) مقدمة الحجة ١١/١ - ناصف ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة
سر صناعة الاعراب ٣٤/١ ، مقدمة الايضاح / ص ج .
(٢) انظر الكتاب ٣١٥/٢ ، والتعليقة ق ١٧٩/١ .
(٣) انظر التعليقة ق ١٨٢/١ ، ق ٣٥/١ .
(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ ؟

نقال : « قال أبو بكر : هذا غلط في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه
أعنى (فنعلمول) ، لأن هذه النون ليست زائدة ، إنما هي من أصل الكتابة
فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع بفنعلمول غلط وقع في الكتاب .
قال أبو بكر : لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١)
فإذا اختلف نحوه البصرة رأيتهم بمرض حجيجهم ويفند آراءهم ، ثم يرجح
ما يراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه في صرف
(أفعل) من قولك : هذا رجل أفعل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى
صرفه ، وقال أبو العباس اللبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسّر أبو علي
مراد أبي العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول
سيبويه إذا صحیح » (٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس اللبرد في
إحدى مسائل العطف الواردة في الكتاب (٤) . فقال أبو علي - بعد أن
حكى المسألة : « وهذا الاعتراض الذي حكيناه شبيه بالمغالطة .. » ثم عمل
لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه في مواقف أخرى ورد مسائل الغلط التي رويت

(١) التعليق ق ١٨١ / ٢ .

(٢) الكتاب ٦ / ٢ .

(٣) التعليق ق ٢٨ - ١ / ٩٩ .

(٤) الكتاب ٤٢٨ / ١ .

(٥) انظر التعليق ق ١٧٦ - ١٧٧ .

عن أبي العباس (١) ، وقال مرة : « غلط عليه أبو العباس ... (٢) »
واحتج مرة على الأخصش بقوله : « وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في
حمله (ما أحسن زيدا) على أنه بمعنى (الذي) (٣) .

ومرة رفض ما ذهب إليه بعض النحويين في المسائل قائلا : « وزعم
بعض منتحلي العربية أن (الأول) مأخوذ من آل ، يؤول ، أولا ، إذا
رجع ، وهذا التقدير لا يميزه التصريف » (٤) .

ثم إنه لم يأبه أن يخطئ سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله : « قوله
(أى سيبويه) : إنه ليس بحرف إعراب ، فليس بصحيح ، لأن الدلالة
على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاء وما يتم به ... »
وإس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الانكار
بلا برهان » (٥) .

وهو على بصيرته ينقل عن السكوفيين ويصف رواية ثعلب بأنها
جيدة (٦) . كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن يحيى ثعلب
للكتاب (٧) .

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب ، ق ٨٣/ب .

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب .

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/١ .

(٤) التعليقة / ق ٩٧/١ .

(٥) التعليقة ق ٥ - ٦/١ ، وانظر أيضا التعليقة ق ١٨٢/٢ ،

ق ١٧٨/ب .

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب ، ١٨١/١ - ب .

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/١ .

التعليقة في آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً في قوائم الوراقين والترجمين ، فإن اهتمام المتخصصين في الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التي جعلت الباحث يقدم على تحقيقتها مطمئناً من صحة نسبتها إلى أبي علي ، وأن النسخة الخطية التي وقع عليها هي التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، فناديك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل في مسألة الحكمة في تذكير (قريب) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو هلي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه - رحمهما الله - مانصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حيان ما ذهب إليه السيرافي وابن النحاس في ترجمة « هذا علم ما السكلم من العربية » في جملهما (علمًا) مصدرًا ينحل لأن الفعل المبنى للمفعول ، و (ما السكلم) جملة استفهامية علق عنها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما السكلم) أي أي شيء السكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسي ذلك في تعليقه ، لأن الفعل الذي لم يسم

(١) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » / ٤١ ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٥٥ هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يسكون جملة ، فكذلك نائبه « (١) .
أما عبد القادر البغدادي ، فقد عول على التعليلة كثيراً عندما شرح
أبيات معنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التي نقلها منها :
١ - الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا
ناقش بعض الوجوه الواردة في تفسير هذا البيت ثم قال : « وتال
أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه : « قوله : وقد يستعملون
هذه التي الهد في موضع الألف .

قال أبو علي : إذا ناديت المقبل عليك بما تنادى به للتراخي البعيد نحو
(يا ، وهيا) كان بمنزلة قواك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، تؤكد في
استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دهائه بإقبالك عليه « (٢) . وهذا
النص في التعليلة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ - الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :

وَرَجَّ النَّتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يُزِيدُ

قال البغدادي : قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه : قوله :

(١) انظر منهج السالك / ١١٧ وهذه المسألة في التعليلة ق ٢٦ .

(٢) شرح أبيات معنى اللبيب ٦٨/١ .

(٣) انظر التعليلة ق ٤٩ / ١ .

(ما إن رأيتك) ، (إن) لغو ، و (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو في تقدير : رجه رؤيتك إياه ، أى وقت رؤيتك إياه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكان الشاعر شبهه الذى مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية لاتفاقهما فى اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه فى التعلية (٢) .

٣ - الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :

يَنْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرَبُ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُتَقَبِّلِ
على أن (حتى) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو على الفارسي فى تعليقه على الكتاب » : يعنى لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح (ان) بعدها ، لأن تلك لا تدخل إلا على اسم ، لأن (حتى) لو كانت الجارة ، ولم تسكن التى هى بمنزلة حرف من حروف الابتداء لا تنصب الفعل بعدها ، كما ينجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا بنصه فى التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ - الشاهد (٢٥٢) وهو قوله :

* أَقَبَّ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ هَلْ *

قال البغدادي : « ولم يكتب السرافى هنا شيئاً ، وكتب أبو على هنا فى تعليقه على الكتاب .

(١) انظر ق ١١٧/ب .

(٢) انظر ق ١١٧/ب .

(٣) شرح أبيات معنى اللبيب ٣/١٢٥ .

(٤) انظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو علي في « التعلية » : (عَلٌ) لامه واو ، فحذفت كما حذف
 لام (غَلِي) ، لا كما يحذف من عَمٍ وشَجٍ لالتقاء الساكنين ، والدليل على
 ذلك قولهم : (من عَلٌ) فبنوه على الضم ، كما بنى (من قَبْلٌ) ولو كانت
 مثل قولك : (عَمٌ) لوجب أن تكون (عَلًا) ، فتثبت لام الفعل لأنه
 ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكن اجتمع معه انتهى (١) وهذا
 النص بتأمله موجود في التعلية (٢) .

٥ - الشاهد : (١٣٨) وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَيْنُ فَشَدُّهُمْ

نَعَمْ ، وَفَرِيْقُ لَيْمِنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

قال البغدادي : « قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه : قولهم :
 (لَيْمِنُ اللَّهِ) . فعلى هذا لو كان (أَيْمِنُ) جمعاً لكان (لا يمين) إذا
 خفف ، انتهى كلامه (٣) .

وقول المصنف : ويلزمه الرفع بالابتداء ، حقه أبو علي في التعلية
 فقال : (لعمر الله) اسم مبتدأ ، وخبره محذوف « (٤) .

٦ - وهناك تقول من التعلية وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣) ،

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣٦١ ٣٦٢ .

(٢) انظر ، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو في التعلية ق ١٤٥/ب ، ١٤٦/أ دون
 نص أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص في شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٢٦٩ - ٢٧٠ .
 ثم انظر التعلية ، ق ١٤٦/أ .

ورقم (٤٨١) ورقم (٥١٢) ورقم (٥٣٣) ، والشاهد رقم (٥٩٦) ،
والنصوص المنقولة في هذه المواضع هي نفسها النصوص الموجودة في نسخة
التعليق من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملاال القارىء
لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفي أن يعود القارىء إلى هذه
المواضع من شرح أبيات معنى اللبيب ثم إلى التعليق في أوراها : ق ٩٣/أ
ق ٣٨/ب ، ق ٧٧/أ ، ق ٣٦/أ ، ق ٩٦/أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادي عن التعليق عندما استشهد بقول
المرار الأسدي :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أُفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّقَامِ الْمُتَخَلِّسِ
ومخالفته لرأى أبي على فيما ذهب إليه في أمر (ما) هنا^(١) .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبي على نفسه وجدنا تشابهاً نصياً بين
التعليق وبعض كتبه في مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر :
فإن كلامه عن (ما) في التعليق هو بنصه في المسائل الشيرازيات^(٢)
فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هي في الكتابين ، وبمقارنة هذا النص
بما جاء في المسائل البغداديات ، نجد أنه لا يختلف إلا من حيث التفصيل
والإطناب^(٣) .

(١) انظر الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليق ق ٢ - ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات / ٢٤٧ وما بعدها .

وفي المسائل البغداديات (١) عقد الفارسي مسألة حول أبيت عمرو بن
شأس الأمدى :

بِنِي أَمْسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُكُوا كِبَاشُنَعَا
وهذه المسألة بنصها في التعليقة (٢) .

وفي البغداديات نصوص كثيرة هي عيها في التعليقة ، وهي في جملتها
تتناول مسائل واحدة في السكتيين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع
في التعليقة من المسائل البغداديات وأشارت إلى ذلك في مواقعه .

فالنص الذي نقله الفارسي عن شيخه ابن السراج في إجراء (ما)
مجري (ليس) في قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ لَمْ قَرِيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرًا (٣)

هو نفسه الذي أثبتته في التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبتته من رأى حول قول الشاعر :

صَدَدَتْ مَاطَوَاتِ الصُّدُودِ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فهو مثبت في أكثر من كتاب (٥) .

(١) انظر المسألة ص ٥٤٥ .

(٢) انظر الورقة ١٣ ب .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٨٦ .

(٤) ق ١٦ أ .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ .

وانظر الرأى في المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغدادية (ص ٥٤٣-٥٤٤) المتعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال ، فإنها موجودة بلفظها نصاً في التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه في نصوص السكتابين، ولكنه مثال لاستفادة أبي علي من تفسير مسائل الكتاب في أكثر من مناسبة ، الأمر الذي يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حيثما بلغهم، فإن فسر المسألة في بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . وإن أعادها في دمشق أو شيراز نسبت إلى المسائل المسماة بذلك الرقع ، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تنسب إليه ، ولكنها تتصل بمسائل في الكتاب وحسب ، رأيتها تشتمل على مسائل مختلفة قد يضمنها أبو علي أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى المعروفة بالمسائل المنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفي كتاب الإيضاح عمّد أبو علي مسألة حول جواب قوله :
« آخَسَنُ أُمَّ الْحَسَنِ أَمْ أُنْضِلُ أُمَّ ابْنِ الْخَلْفِيَّةِ » (٢) ، وهاجها بالأسلوب نفسه في التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جني (٤) كما نقلها ابن الشجري مسندة إلى أبي علي (٥) .

(١) التعليقة ق/٩ .

(٢) الايضاح /٢٩١ .

(٣) انظر الخصائص ق /٩٥ ب .

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٦٦ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٦ - ٣٣٧ .

لهم مسألة تصحيح الياء في قراءة أبي عمرو « يَا صَالِحُ أَيُّنَا » وأنه جعل الهمزة ياء ولم يقلبها واواً ، فإنك ترى المعالجة واحدة عند أبي علي في أكثر من مكان (١) .

وبصفة عامة فإن السند في التعليلية وفي كتب أبي علي الأخرى واحد فتراه يسند إلى : أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان ، وينقل عن أبي الحسن الأخفش وأبي إسحاق الزجاج عن أبي العباس ، عن أبي عثمان بل إن الأسلوب في معالجة القضية الواحدة لا يختلف باختلاف كتبه ، وما ينقله عن شيوخه في المسألة الواحدة لا يكاد يختلف نصه وإن جاء في أكثر من مصدر .

وقل مثل ذلك عن شواهد وطريقة إيرادها فهو إن روى صدر الشاهد هنا ، لا تراه يكله هناك ، وإن اكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين من الشاهد في موضع ، لا تراه يخالف ذلك في موضع آخر ، ولعل الله ينسألى في الأجل لأدرس المعجم الشعري عند أبي علي .

أما شواهد التعليلية ففسر على النسق التالي :

- * يورد أبو علي الشاهد كاملاً وهذا قليل .
- * يكتفى برواية أحد شطري البيت وهذا كثير .
- * يكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين مما هو محل الشاهد وهذا هو العالب .

(١) انظر التعليقة ق/١٨٦ ، ١٦١ ب ، المسائل البنداديات /١٧ وانظر الحجة ١/٢٦٠ هـ وانظر المسألة عنه في الخصائص ٢/٣٥٠ .

﴿ قد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

﴿ قد تتضمن إشارته إلى الهيئة ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كفعله وهو يروى عن شيخه أبي إسحاق رأيه في بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشنبا) خبر كان ... » أو نحو تعلية على عبارة السكتاب « والاشراك على هذا التوهم بعيد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كبد « ولا سابق شيئا » (٢) .

لأنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئِيًا
ولمك تعجب حين ترى إشارته البعيدة التي لا تزدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا متابعة النص في كتاب سيبويه ، اسمه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار (كالنون) فهي أقرب إليها أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من المظهر » (٣) . قوله : (كالنون) هنا إشارة إلى النون التي تثبت مع التعريف في مثل (السكاسرين) الواردة في قول تميم بن أبي مقبل العجلاني :

(١) الكتاب ٢٢/١ ، التعليقة ق ١٤/١ .
(٢) الكتاب ٤٢٩/١ والتعليقة ق ٧٦ ب .
(٣) التعليقة ق ٢١/١ .

يَأْتِيَنَّ بِسَكِّي حَفِينًا رَأْسَ حَيْمِيمٍ

السكسرين الغنا في عورة الدين (١)

ومثل هذا قوله في موضع آخر : « ... لا يجوز أن ينصب (نعمًا) من أجل أن (تحوونه) صفة » (٢) إنه يشير إلى مجيء قول قيس بن حصين الحارثي :

* أ كُلُّ عَامٍ نَمَمَ تَحْوُونَهُ *

* يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ (٣) *

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد في بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكَدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِيهَا
وَوَضِعِ سَيْمَاءَ وَأَحْقَابِيهِ وَحَلِّ حُلُونِي وَأَغْمَادِيهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبتدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدئ به بمثلك منكرًا لم يقل : رَبُّ أَعْقَادِهَا كَمَا قِيلَ : رَبُّ مِثْلِكَ (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذي يبدو أن هذا المنهج الذي يسلكه أبو علي في الاستشهاد يمود

(١) انظر الكتاب ١/٩٤ .

(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .

(٣) الكتاب ١/٦٥ .

(٤) ديوانه ٩٧/ ، الكتاب ١/٢٤٥ .

(٥) التعليقة ق ٣٤ ب .

(٦) انظر التعليقة ق ٥٥ ب ، ق ٥٨ ب ، ق ٥٩ أ ، ق ٧٦ أ .

ق ٧٨ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته في الأخصار التي شامداها في اقتباساته وتعليقاته ، لسكن هذا المنهج صعب الاهداء إلى مراده أحمانا وجمل البحث يقصر دون الوفاء بما يجب ، فاغفر اللهم لي ولأبي على كل تقصير وتمقيد وخطئ .

نسخ الكتاب التي اعتمد عليها أبو علي :

اعتمد الفارسي على عدد من نسخ كتاب سيهويه ، وهو يشير إليها على النحو التالي :

- قوله : « ولم أجده في نسخة أحد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .
وقوله : « وفي نسخة أبي المباس (يعني المبرد) » (٢) أو قوله :
« ولست هذه الكلمة في نسخة أبي المباس » (٣) .
وقوله : « وفي النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال إنها قرئت على عهد الله بن هانيء صاحب الأخص (٤) .
وقوله : « وفي نسخة أبي بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .
وقوله : « وألذي في نسخة القاضي (٦) » .

(١) التعليقة ق ١٨١/٤ .

(٢) انظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/١ .

(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .

(٤) التعليقة ق ١٥٠/١ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/١ .

(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .

(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضي هو

اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدي البصري ، كان متفنا فيما

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، كأن يقول : « ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ » (١) . أو يقول : « وفي نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو علي إلى بعض مصادره فنراه يذكر اللقضب (٣) وكتاب الأبنية للجرجي (٤) ، كما يشير إلى مسائل الفلأط لأبي العباس (٥) ، ويشير أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب الباهلي فيما حكاه أبو بكر (٧) .

←
يأتى به من مقاييس فى العربية ، وكان المبرد يجله ، ويقوم له احتسراما إذا رآه ، وكان المبرد وتعلب يجتمعان عنده وقد تناظرا فى مجلسه وحكامه بينهما ، توفى سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد ٦ / ٢٨٤ - ٢٩٠

(١) التعليقة ق ١٢ / ٢ ، ق ١٧٩ / ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩ / ب ، ٦٨ / ب ، ١٥٥ / ٢ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦ / ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩ / ب .

(٥) التعليقة ق ٩١ / ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢ / ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦ / ١ ، والباهلي هو محمد بن أبى زرة الباهلي

النحوى أحد أصحاب المازنى ، توفى سنة ٢٥٧ هـ ، انظر طبقات النحويين
واللغويين / ١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين / ٥٠ .

وصف المخطوطة :

تقع التعلية في إحدى عشرة ومائتي لفة ، في كل لفة صفتان ،
وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا ، متوسط كلمات كل سطر
ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها
مغربي جيد ، منقوط في معظمه ، ومشكول في بعض حروفه ، عنوانات
الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجمًا وذلك قوله : (قال
سبويه) ، أو (قال أبو علي) ، أو (قوله) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعلية والحمد لله رب العالمين » ، والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله
أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه
لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي اللالكسي ، غفر
الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلي ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد علي باشا ، رحمه الله تعالى
بشرط أن لا يخرج من خزائنه » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السلجانية متضمنًا رقم المخطوطة المذكور

آفا وهو ٢٣٥٧

هملى فى التعليقة :

بعد قراءة النص ، تبين لى تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سميت للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجد ، رأيت أن إنقاذ ما وجد أولى من التفريط فيه ، ولا سيما أن أحد الباحثين هدّ هذه المخطوطة النفيسة من نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا (١) .

– نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكوّنت لدى نسخة حديثة مقروءة من التعليقة .

– شرعت بعدها فى المقابلة بكتاب سيبويه ، لاستخراج نصوصه التى عاق عليها أبو على .

– تنبعت النصوص الأخرى التى نقلها عن النحاة السابقين ، فشرقت الفارمى وغرب فى كتب النحو القديمة ، ولم يسكن أمر الكشف عنها بسهولة ، وذلك ما يملئه كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

– خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فهياً ذلك لى الوارف مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

– خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها – إن وجدت – ومن بعض كتب النحو .

– ترجمت للرجال المذكورين فى التعليقة باختصار ، وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة إلى إنقال الكتاب بما ليس للقارىء حاجة إليه .

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا ، ج ١ ،

ص ٢٦٥ ، ط ١/١ .

- ووقت عند تعليقات أبي علي فوجدت بعضها لا تحتاج إلى مزيد توضيح ، فتركتها كما خلفه أبو علي ، ووجدت بعض تعليقاته لا تسكاد تمنهض بالمعنى المراد فاضطررت في بعض المواضع إلى إيراد عبارة سيهويه كاملة ، بغية الوقوف بالقارئ على الفكرة الكاملة التي كانت موضوع التعليق ، ورأيت في كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافي أو الرماني حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة في التزديد ، ولا حباً في تطويل الكتاب ، ولكنه شعور مني بحاجة القارئ إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوقفه معي على المعنى المفصل لما أخضت سيهويه ، ولم تمنهض تعليقات أبي علي بالكشف عن النموذج ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة في نقل بعض جوانب هذا التراث الذي لم يقبض له النشر بعد ، ولعل في ذلك نفعاً للقارئ الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيهويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب في معالجة قضاياها ، والنظر في أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارئ أقدم التلميح ، فإن وجدت خيراً فذاك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً ففني وبتقصيري ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبي أني لم أدخر جهداً في تحسين عملي في ناظريك ، ولكن الكمال لله وحده : « رَبَّنَا لَا تَوَاخِدْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

كلمة شكر

وأنا أقدم التعليلة لدارسى النحو فى أصوله ، يجب أن أفوه بالشكر
لجامعة الملك سعود التى هيات لى السبيل لدراسة هذا الأثر العلمى الأصيل ،
وأخص بالشكر مركز البحوث فى كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادى
الذى كان له الأثر الحسن فى إخراج هذا العمل إلى النور ، وكلمة شكر
مخلصة إلى الآخرين محمد الجبلى إسماعيل ، وصلاح حسن محمد العاملين
بمركز البحوث ، لما تجشماه من مقام أئناء الطهارة الأولية لهذا
الكتاب ، فجزاهما الله عفى وعن طلاب العربية كل خير ، كما أشكر كل
من قدم لى نصحاً أو معرفة .

وصلى الله على أنبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عوض بن حمد القوزى

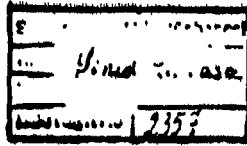
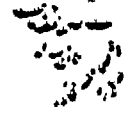
الرياض فى

١٥ شعبان ١٤١٠هـ

١٢ مارس ١٩٩٠م

نماذج من صفحات المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم



صفحة المنوان

من المضايع المواتية مشتم ومشت وكانوا على هذا الاخترا الذي على حره العلم من تعيشت
 وتنعو اخترا منم على حرمم العبر من مشتم لان هذه العلم تغبل كمنز او هذه العنن للعلم
 اعلم انه **قال** سيبويه ولم يصلوا الى الاد عام كما يد لوماي يتيسر **قال** العون
 لانه لو ادع لم يكن لاه العزوه وهذه التام للمبرك واصطفا السكوز ولرا ااجبلت لها
 العارض **قال** ابو عراب **قال** ابو بكر **قال** ابو العتاهير لحر من البارون
قال رابث بجد مسومه في آخر كتابه عند خط مزمو **قال** يدع بقا له عند السام من جمع
 للعزوه **قال** ما ينيزا منبج برضعه حمله ولعزوه **قال** فلهذا حاله **قال**
 مريد على الماء **ع**

تمت التعليقه والتدليله راعيلين والحمد لله والصلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
 ورحمته وبركاته من الله الرحمن الرحيم و ذلك من مذهب السني
 رحمه الله ورحمته وبركاته وسعاده وختمه لنفسه القدر **قال** **ع** **قال** مدرس حسن من عند
 الله ولحقى الى الابد **قال** شعرا لله ورحمته وبركاته **قال** **ع**



الصفحة الأخيرة وتظهر عليها معلومات عن نهاية الكتاب ، ومكان النسخ
 واسم الناسخ ، وختم الوقف ثم ختم المكتبة السليمانية